

المحاضرہ الثانیہ عشر (نماذج لتنمية المجتمعات المحلية)

اولا : التنمية المحلية في المملكة العربية السعودية :

يؤكد واقع الحال في المملكة العربية السعودية مدى الحاجة إلى تنمية المجتمعات المحلية بمستويات متوازنة نظرا للاتساع الجغرافي للمملكة واتساع أراضيها وتراخي أطرافها وهو ما يزيد من العبء الملقى على كاهل المسؤولين عن تنفيذ الخطة المركزية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا فضلا عن اختلاف متطلبات تنمية المجتمعات المحلية بعضها عن بعض نظرا لاختلاف الظروف الثقافية والاجتماعية والإنتاجية والمناخية السائدة في هذه المناطق المتدرجة من البادية إلى القرى إلى المناطق نصف المتحضرة إلى المدن الحديثة.

ويهدف أسلوب تنمية المجتمع إلى إحداث تغيير مقصود في سلوك المواطنين في إطار القيم الإسلامية والعادات العربية الأصيلة لتحقيق نمو متوازن عن طريق استغلال إمكانيات وموارد البيئة المحلية المتاحة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة أعباء الحياة معتمدين - بعد الله - على أنفسهم ثم ما تقدمه الدولة من دعم للجهود التطوعية واكتشاف القيادات المحلية وتدريبها واستثمار طاقات الشباب وتشجيع الأساليب الحديثة في الإنتاج الزراعي والحيواني وتوفير الخدمات المختلفة إلى جانب الاهتمام الكبير بالأمومة والطفولة باعتبارها عدة المستقبل .

أخذت المملكة العربية السعودية بأسلوب تنمية المجتمع المحلي منذ عام (١٣٨٠هـ) وقبل إنشاء وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وكان ذلك عن طريق وزارة المعارف حيث أنشئ مركز التنمية الاجتماعية بالدرعية كمركز تجريبي ، وبعد إنشائه شكلت لجنة من الأهالي للعمل ، وأسست جمعية تعاونية ، وكون تجمع شبابي كان نواة لناد هناك كما أقيمت دار للفتاة أصبحت فيما بعد مدرسة للبنات وقد اعتبرت هذه المنجزات مؤشرات طيبة لنجاح التجربة .

وفي عام (١٣٨١هـ) أنشئت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي أخذت على عاتقها التوسع في المشروع وذلك بإقامة عدد من المراكز في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء ، وأصبح مركز التنمية الاجتماعية بالدرعية مركزاً للتنمية والتدريب لإعداد الكوادر التي تعمل في المراكز .

وصدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم ٢٢٤ / ١٧ / ٨ / ١٤٢٤ بتوسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية عن طريق الانتخاب، وذلك بتفعيل المجالس البلدية وفق نظام البلديات والقرى الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥ وتاريخ ٢١ / ٢ / ١٣٩٧هـ على أن يكون نصف أعضاء كل مجلس بلدي منتخباً . وقد نص نظام البلديات والقرى على أن يختار وزير الشؤون البلدية والقروية النصف الآخر من ذوي الكفاءة والأهلية يكون من بينهم رئيس البلدية ، وقد تم إجراء الانتخابات البلدية بمشاركة واسعة من المواطنين حيث تم انتخاب نصف أعضاء المجلس البلدية وتم استكمال النصف الآخر بالتعيين. وقد صدرت اللائحة التنفيذية لعمل المجالس البلدية بالقرار الوزاري رقم ٦٦٨٦٦ وتاريخ

١٢ / ١١ / ١٤٢٦هـ والمتضمنة الضوابط القانونية والتنظيمية والإجرائية لعمل المجالس البلدية

كما صدرت قرارات سمو الوزير بتشكيل المجلس البلدية بتاريخ ١٣ / ١١ / ١٤٢٦هـ وعددها (١٧٩) مجلس بلدي وبدأت هذه المجالس في ممارسة مهامها المحددة لها في نظام البلديات والقرى واللائحة التنفيذية لعمل المجالس البلدية والتي تهدف إلى تلبية احتياجات المواطنين من الخدمات البلدية والرفع من مستوى هذه الخدمات وتحسين أداء البلديات والرفع من قدراتها الفنية والبشرية لكي تتمكن من تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

وتركز البرامج والسياسات المعنية بالتنمية الريفية في المملكة العربية السعودية على معالجة ظاهرة الفقر معالجة جذرية ودائمة ، وذلك بدعم برامج يتحول من خلالها الفقراء المحتاجين من متلقين للمساعدات الإنسانية إلى أعضاء منتجين يعتمدون على أنفسهم ، وتقدم الدولة لسكان الريف خدمات الصحة، والتعليم، والخدمات البلدية

وتعالج مشاكل الإسكان بالعمل على توفير السكن الملائم للفئات المحتاجة من المواطنين. وتوجه برامج التنمية الريفية في المملكة العربية السعودية بوجه خاص لتحسين إنتاجية المحاصيل الزراعية عن طريق تبني أحدث التقانات الزراعية، وتهتم الدولة ببرامج تمكين المرأة الريفية وتطوير قدراتها وإزالة المعوقات أمام مشاركتها في الأنشطة التنموية.

وفيما يتعلق بالتنمية الحضرية في المملكة العربية السعودية تطوير المناطق العشوائية بالرياض وجدة "نموذجاً" :

❖ بدأت ظاهرة الإسكان غير الرسمي في مدينة الرياض كرد فعل للعوامل المتعددة كارتفاع الأراضي وارتفاع إيجارات المساكن وازدياد تيارات الهجرة لمدينة الرياض بنوعها الداخلية والخارجية ونشأت معظم الأحياء العشوائية في الأطراف الشرقية لمدينة الرياض. ويعيش في تلك المناطق العشوائية بعض الوافدين الذي يستخدمون من قبل أرباب العمل السعوديين كعمالة رخيصة. هذا بالإضافة إلى أن بعض سكان البادية من السعوديين يفضلون الإقامة في أطراف المدينة ويقوم هؤلاء السكان في خيام أو مساكن مسورة بمواد الكرتون أو الصفيح أو الأخشاب .

❖ وتعتبر العاصمة الرياض، أقل المناطق العشوائية في السعودية من مساحة الأراضي العمرانية، وذلك حسب دراسة للهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، والتي توصلت إلى أن ظاهرة المناطق العشوائية في مدينة الرياض تعتبر ضئيلة جداً، حيث تصل نسبة هذه المناطق إلى أقل من (١%) من مساحة المدينة العمرانية .

❖ تعمل الجهات الرسمية في العاصمة السعودية الرياض على التشديد في إجراءات المراقبة وذلك لإيقاف نمو المناطق العشوائية القائمة أو نشأة عشوائيات جديدة وتشكيل فرق دائمة من أمانة منطقة الرياض وشرطة المنطقة ودعم تجهيزها بالمتطلبات اللازمة للقيام بمهامها كما تعمل أمانة مدينة الرياض لإنشاء صندوق لنزع ملكيات المباني القديمة في وسط الرياض، مما يساهم في تطوير تلك المواقع وإعادة إعمارها للتحويل إلى مراكز شاملة وحيوية مثل تطوير منطقة الظهرية الواقعة في قلب مدينة الرياض والتي تبلغ مساحتها حوالي ٧٥٠ ألف متر مربع وحسب إحصاءات سابقة فإن إعادة تنظيم المنطقة المركزية قد تتجاوز تكلفته ١٠٠ مليار ريال (٢٦,٦ مليار دولار).

وكانت سياسة أمانة مدينة الرياض في التعامل مع العشوائيات :

١. عرض بيع أراضي العشوائيات لعدد من مشايخ القبائل الوافدة وتسليم إيصالات تملك تبيح فقط لحائزها الاقتراض من صندوق التنمية العقارية للبناء .

٢. تأجيل تسليم الصكوك الشرعية للمالك إلى ما بعد البناء وتسليم إدارة مدينة الرياض الجديدة

٣. توجيه حصيلة بيع الأراضي للملاك إلى البنى التحتية والفوقية .

وفي جدة تعمل الأمانة على مجموعة مشاريع لتطوير عدد من المناطق في المدينة ، المشروع الأول سيكون لتطوير منطقتي قصر خزام والسبيل بينما المشروع الثاني هو تطوير منطقة حي الشرفية إضافة إلى المشروع الثالث هو مشروع ضاحية جدة الشرقية بينما المشروع الرابع هو الإسكان الميسر في ثلاثة مواقع الأول جنوب خليج سلمان والثاني يقع بحي روابي الجنوبية والأخير جنوب القاعدة البحرية وهناك مشروعات

أخرى تقوم بها الأمانة تتمثل في مشروع شارع فلسطين، إضافة إلى مشروع شارع التحلية ومشروع مجرى السيل، إلى جانب مشروع الكورنيش الأوسط ومشروع الكورنيش الشمالي .

وفي الواقع تفرد مدينة جدة بحالة لا تتوفر في أي مدينة أخرى، فأكثر من نصف أحياء المدينة تصنف على أنها أحياء عشوائية، ومن بين ١٠٦ أحياء تضمها جدة يوجد ٥٥ حياً عشوائياً، الأمر الذي وضع على طاولة المسؤولين مهام عاجلة وملحة، إذ يتضح أن تطور وازدياد المناطق العشوائية في مدينة جدة كان ناتجاً أصلاً عن التأخر في إصلاح أوضاع أول ٤ أحياء عشوائية نشأت في المدينة وهي أحياء غليل، الثعالبية، السبيل، والكويت .

وقد قامت أمانة مدينة جدة بتأسيس شركة جدة للتنمية والتطوير العمراني (جدرك) والمملوكة بالكامل للدولة لتأخذ على عاتقها تنفيذ السياسات المقررة سلفاً عن طريق اللجنتين الوزارية والتحضيرية لكبح تنامي العشوائيات، حيث إن الاعتماد على موازنات الدولة لمعالجة ظاهرة العشوائيات يعني إهدار مزيد من الوقت مما يؤدي إلى تعاضم المشكلة والسماح بنشوء عشوائيات أخرى، فكان تأسيس نشاط استثماري عقاري مختص بتطبيق حلول القضاء على العشوائيات ممثلاً في شركة جدة للتنمية والتطوير العمراني عبر الشراكات مع القطاع الخاص هو الخيار الوحيد للإسراع في وقف الزحف العشوائي على بقية أحياء المدينة، ومنع إقامة مزيد من العشوائيات .

ويضم مجلس إدارة شركة جدة للتنمية والتطوير العمراني ممثلين عن القطاعين الخاص والحكومي، ويؤكد النظام الأساسي للشركة على عملية اتخاذ القرار وشفافيته وعدالته، حيث يتعين على الشركة أخذ موافقة وزير الشؤون البلدية والقروية على مناطق العمل وحدودها وكذلك تخضع آلية تطوير المناطق لموافقة الجهات الرسمية المعنية كأي مشروع آخر يعرض عليها.

إن أهم ما يميز التنمية المحلية في المملكة العربية السعودية :

- خصوصية الإدارة المحلية التي ساعدت على تحقيق معدلات أعلى تفوق المعدلات السائدة في دول العالم الثالث . ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى تحقيق المعدلات العالية للتنمية المحلية في المملكة هو الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تتمتع به المملكة العربية السعودية .
- أسلوب التطور المتدرج لنظم الإدارة المحلية ساعد على المحافظة على التنمية المتوازنة دون الوقوع في التسرع غير المحسوب أو اللهفة إلى تحقيق تنمية تزحف سلبياً على بعض مظاهر الاستقرار .
- وتقع مسؤولية تحقيق التنمية المحلية بالدرجة الأولى على قطاع الشؤون البلدية والقروية مع الاعتماد على المشاركة الشعبية .
- حيث يقوم قطاع الإشراف على كل ما يتصل بالتخطيط العمراني للمدن والقرى، وتحسينها وتجميلها وتوفير التجهيزات الأساسية وصيانتها وتقديم الخدمات البلدية، والإسهام في تحسين خدمات الصحة العامة وصحة البيئة. وتشرف وزارة الشؤون البلدية والقروية على قطاع الشؤون البلدية والقروية عبر أجهزتها التنفيذية المنتشرة في أرجاء المملكة .
- ويعد توفير التجهيزات والخدمات البلدية في المراكز الحضرية والتوسع في مدها إلى المراكز القروية من أولويات قطاع الشؤون البلدية والقروية .

ومن الأهداف الرئيسية لقطاع الشؤون البلدية والقروية :

- أ- الاستمرار في تحسين الخدمات البلدية والبيئية، وتقديم الخدمات والتجهيزات البلدية المتطورة في المدن والقرى التي تتوافر فيها مقومات النمو .

- ب- تحسين الكفاءة التشغيلية للتجهيزات والمرافق والخدمات البلدية واستغلالها الاستغلال الأمثل .
- ت- تعزيز دور القطاع الخاص في مجالات إنشاء المرافق والتجهيزات والخدمات البلدية وتشغيلها وتمويلها.

ومن السياسات التي يعتمد قطاع الشؤون البلدية والقروية لتحقيق أهدافه الرئيسية :

١. زيادة كفاءة نظم المعلومات الخاصة بالبلديات وتحديثها .
٢. التخطيط للتنمية العمرانية بمشاركة البلديات وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .
٣. اتخاذ جميع السبل المتاحة والمناسبة لتنمية موارد البلديات بما يكفل لها إيراداً منتظماً ومستمراً يساعد على تطوير خدماتها والمحافظة على تجهيزاتها الأساسية .
٤. استمرار تطوير المجمعات القروية وتحسينها لتصبح الخدمات البلدية في متناول سكان المناطق القروية .

٥. ينص الهدف العام الرابع للخطة التاسعة للمملكة العربية السعودية

(٢٠١٠ - ٢٠١٤م) على " تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية " ، وتوضح الآلية التنفيذية الثالثة للخطة الخطوات الرئيسية التي سيتم اتخاذها خلال مدة الخطة لتقليص الفجوات التنموية بين المناطق الإدارية. ويؤكد هذا التوجه أهمية نشر ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة متوازنة بين مناطق المملكة وتقليص درجات التباين بين مستويات التنمية في تلك المناطق لأن هذا هو السبيل الأمثل لتحقيق الاستغلال الكفاء والشامل للموارد والإمكانات التي تزخر بها المملكة بصفة عامة.

٦. إن تقليل درجات التفاوت التنموي بين المناطق من شأنه أن يسهم في الحد من وتيرة الهجرة الداخلية من المناطق القروية إلى المدن الكبرى، تلك الهجرة التي نجم عنها تضخم سكاني وتوسع جغرافي كبير في بعض المدن الرئيسية ترتبت عليه ضغوط متزايدة على مرافق الخدمات العامة والتجهيزات الأساسية في تلك المدن .

تنطوي تنمية المناطق خلال مدة الخطة على خمسة عناصر أساسية :

١. إكمال وضع استراتيجيات للتنمية على مستوى المناطق الإدارية في إطار خطة التنمية التاسعة
٢. توزيع المشاريع التنموية العامة بين المناطق الإدارية المختلفة، وتوفير احتياجاتها من المرافق والخدمات العامة بناء على معايير محددة.
٣. تفعيل الدور التنموي لمجالس المناطق، وتطوير قدرات الإدارة المحلية للتحويل التدريجي نحو عدم المركزية (اللامركزية) .
٤. الحد من الهجرة الداخلية ذات التأثيرات السلبية على المراكز الحضرية الكبرى .
٥. معالجة الآثار المترتبة على ارتفاع وتيرة التحضر خاصة في المدن الكبرى .

وتهدف إستراتيجية تنمية المناطق في خطة التنمية التاسعة إلى تعزيز الروابط بين مناطق المملكة المختلفة ودخلها من خلال تنفيذ الممرات التنموية المقترحة في الإستراتيجية العمرانية الوطنية التي تم اعتمادها في عام ٢٠١٤/٢٠١٠ هـ (٢٠٠٠) من قبل مجلس الوزراء الموقر، مما يسهم في تحقيق الهدف الأسمى لتنمية

المناطق المتمثل في الارتقاء بالمستوى المعيشي لجميع سكان المملكة وتقليص الفوارق التنموية بين المناطق وداخلها .

وتحرص الخطة على أن تحظى المناطق ذات المستويات التنموية التي تحتاج رعاية خاصة بأولوية في توزيع البرامج والمشروعات، وعلى توفير حوافر لتشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته في تلك المناطق

واهتمت الخطة بمواصلة الجهود الخاصة بتحقيق المزيد من التقارب التنموي بين مناطق المملكة المختلفة.

وشملت السياسات التي تبنتها الخطة في هذا المجال ما يلي :

- ١- تفعيل العمل التنموي لمجالس المناطق والحد من المركزية، مع تعزيز دور مؤسسات المجتمع المحلي والتطوعي والتعاوني في تنمية المناطق .
- ٢- الارتقاء بمستوى أداء البلديات، وتمكينها من الاستثمار في المشاريع الأكثر توفيراً لفرص العمل، فضلاً عن تعزيز التعاون مع القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع التنموية .
- ٣- تفعيل دور صناديق الإقراض المتخصصة والمؤسسات التمويلية لدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم، خاصة في المناطق والمحافظات الأقل جذباً للاستثمار، وتعزيز المعونات الفنية المقدمة لهذه المشاريع لتذليل المعوقات التنظيمية والتسويقية في المناطق المختلفة .
٤. تفعيل دور مراكز النمو الوطنية والإقليمية والمحلية، مع التركيز على مراكز النمو المحلية لكونها مراكز اقتصادية واجتماعية أقل نمواً .
٥. تفعيل التكامل الوظيفي والإنتاجي بين مراكز المدن الكبرى والمتوسطة والصغيرة، وذلك بالاستفادة من المقومات الاقتصادية والمزايا النسبية للمناطق الإدارية والمدن الكبرى في دعم تنمية المناطق القروية، وتوفير بيئة محفزة للاستثمار، من أجل زيادة الأنشطة الاقتصادية وتنويعها .
٦. الاستمرار في تنفيذ محاور الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي، مع التأكيد على دور المرأة في العمل الإنتاجي والاجتماعي .

وتؤكد توجهات خطة التنمية التاسعة أن تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق لا يتطلب توفير مرافق التجهيزات والخدمات المهمة فحسب، بل يحتاج أيضاً، وبشكل متزامن، إلى بناء قاعدة إنتاجية تستند بشكل أساس إلى المعطيات الذاتية لكل منطقة ومقوماتها التنموية، وإلى إستراتيجية وطنية تهدف إلى تقليل التباين بين المناطق من خلال تحفيز الاستثمارات الخاصة على التوطن بالمناطق الأقل نمواً.

ويتوقع أن يعزز إنشاء المدن الاقتصادية توجهات الخطة نحو تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة المختلفة، إذ من المأمول أن تشكل هذه المدن منظومات إنتاجية متكاملة تستند إلى المقومات التنموية للمناطق وما تتمتع به من ميزات نسبية وتنافسية، ظاهرة وكامنة.

ثانياً : التنمية المحلية في جمهورية مصر العربية :

تعتبر التنمية المحلية بمثابة العصب الرئيسي لتحقيق التنمية المتكاملة في مصر، فهي تهدف إلى تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات وبعضها البعض ، وقد حرصت الدولة على التصدي لقضية الاختلال الإقليمي من خلال التوزيع المتكافئ للاستثمارات بين مختلف الأقاليم والمحافظات وأيضاً من خلال تكثيف جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الأقل تقدماً والتركيز على المناطق الريفية لتضييق الفجوة المعيشية والداخلية بين الريف والحضر والتوسع في تطبيق اللامركزية بالمحليات.

إن تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة بين كافة أقاليم ومحافظات الجمهورية هو هدف محوري تدور حوله خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة

فتحسن مستوى معيشة المصريين وإحساس المواطن العادي بثمار النمو الاقتصادي المتسارع الذي شهدته مصر خلال السنوات القليلة الماضية

هو رهن بتحقيق من تنمية إقليمية متوازنة تراعي احتياجات المواطن المصري أينما كان

مع إعطاء أولوية للمناطق الأكثر حرماناً من خلال سياسات اقتصادية واجتماعية متكاملة تهدف في الأساس إلى تحسين القدرة التنافسية لتلك المناطق بما يجعلها قادرة على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية اللازمة لتوليد فرص عمل حقيقية ومنتجة تستوعب الأعداد المتزايدة من الشباب والداخلين الجدد لسوق العمل .

ولا شك أن تحقيق هذا الهدف لن يكون ممكناً إلا من خلال مواصلة الجهود الرامية لدعم اللامركزية وإفساح المجال لمشاركة مجتمعية واسعة في صنع واتخاذ ومتابعة تنفيذ القرارات

وانطلاقاً من هذه القناعة ، فقد تم الإعداد لخريطة شاملة لاحتياجات المواطنين في كافة المحافظات والمدن والقرى ومراكز الجمهورية

بواسطة المواطنين أنفسهم في تلك الوحدات المحلية وبالمشاركة مع المسؤولين التنفيذيين في المحافظة ، وبمعاونة الخبراء والعاملين في مجال التخطيط من وزارتي التنمية الاقتصادية والتنمية المحلية.

وتحدد الأهداف العامة لخطة التنمية المحلية الحالية (٢٠٠٧-٢٠١٢م) فيما يلي :

١- تحقيق نمو متوازن يراعي اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في توزيع الموارد، والتكافؤ الاجتماعي في توزيع ثمار التنمية .

٢- دعم اللامركزية الإدارية والمالية ، وتفعيل المشاركة الشعبية في عملية التخطيط للتنمية .

٣- إعطاء أولوية متقدمة لتنمية الصعيد وإعداد برنامج متكامل لحفز الاستثمارات الخاصة في هذه المنطقة.

٤- التركيز على المناطق الريفية للقضاء على عوامل الطرد والحد من الهجرة للمناطق الحضرية، ولتضييق الفجوة بين الريف والحضر .

٥- تشجيع مزيد من الاستثمارات الجديدة ، وزيادة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني .

٦- إعطاء دفعة إلى المناطق الواعدة المتميزة بالموارد البشرية لحل التكديس السكاني ، وتوفير مزيد من فرص العمل للشباب، وتقليل التفاوتات بين المحافظات الجمهورية.

٧- التحديد الدقيق للاحتياجات والموارد المتاحة والمحتملة للمراكز والقرى والنجوع .

٨- زيادة فرص التصدير للمشروعات الصغيرة غير التقليدية بالمناطق الجديدة .

إن تحسين مستوى معيشة المواطن المصري أينما كان وتحقيق التنمية المتوازنة في إطار من اللامركزية والمشاركة الشعبية وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمادية المتاحة في كافة مناطق ومحافظات الجمهورية وإحداث التنمية الحضرية والريفية الشاملة والمتواصلة تمثل جميعها مرتكزات أساسية تدور حولها كافة الجهود والسياسات الحكومية ، **ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم محاور التنمية المحلية التي ينبغي تنبئها في المرحلة القادمة إلى أربعة محاور رئيسية :**

١- تشجيع الاستثمار وإعطاء أولوية لتنمية الصعيد.

٢. تعميق اللامركزية الإدارية والمالية وتشجيع المشاركة الشعبية.

٣. الحفاظ على الموارد الطبيعية والإصحاح البيئي.

٤. إدماج النوع في عملية التخطيط من أجل التنمية.

وتعد التنمية الريفية المتكاملة من أهداف الرئيسية التي تتبناها الخطة الخمسية السادسة لتحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية للجموع العريضة من المواطنين التي تقطن بالريف المصري.

ولذا ، تضمنت الخطة السادسة كافة المشروعات التي من شأنها تحقيق التنمية الريفية الشاملة والمتكاملة ، خاصة في محافظات الصعيد التي لم تحظ فيما سبق بالقدر الملائم من الجهود الإنمائية.

ومن أهم مشروعات التنمية الريفية المتكاملة ما يلي :

١/ مشروع إنشاء (٤٠٠) قرية بالظهير الصحراوي :

وذلك لتعمير التخوم الصحراوية وربطها بالتجمعات الريفية القائمة بالدلتا ووادي النيل. ومن المقدر أن يستوعب هذا المشروع من ٤ إلى ٥ مليون نسمة ، وتتولى الدولة توصيل المرافق الأساسية وإعداد المخططات العمرانية للقرى ، وتوفير الخدمات لتشجيع عملية التوطين ، ويجري حالياً إعداد المرحلة الثانية من المشروع ، حيث تم الانتهاء من إعداد بيانات ٢٨٠ قرية بصورة أولية.

٢/ برنامج مصر لتنمية القرى :

وهو يمثل إضافة جديدة لبرامج الحكومة في تنمية القرى المحرومة من خلال تطبيق قواعد ومفاهيم اللامركزية الرشيدة ، ويستهدف البرنامج تحقيق تقدم ملموس في نوعية الحياة - من خلال معالجة مشاكل الفقر - في عشر محافظات يقع سبع منها في الصعيد(المنيا ، قنا ، بني سويف ، الفيوم ، أسيوط ، سوهاج ، الأقصر) ، وتتضمن ٥٨ مركزاً يقطنها نحو ١٤ مليون مواطن في حالي ١٥٠٠ قرية ، وذلك طبقاً لنتائج تقرير التنمية البشرية الوطني ٢٠٠٣ م ، وما خلص إليه من توصيات .

ويهدف البرنامج إلى :

(أ) تحسين مؤشرات التنمية البشرية ، وذلك بتقديم مشروعات الخدمة ذات الأولوية الجماهيرية الملحة في قرى المحافظات المستهدفة للتنمية .

(ب) رفع كفاءة الأداء التنفيذي للإدارات المحلية على مستوى القرية والمركز والمحافظة.

(ج) تمكين المجتمع المحلي من إدارة شئون التنمية من خلال الأخذ بمبادئ اللامركزية الرشيدة.

(د) تحقيق النمو الاقتصادي المحلي ، وذلك بدعم المبادرات المحلية على مستوى القرية ، والمركز في اكتشاف الموارد الذاتية المتاحة ، وتهيئة الظروف الملائمة لتنميتها وتطويرها وتسويقها.

(هـ) المشروع البيئي ، وهو من المشروعات التي تركز على توطین وتطوير تكنولوجيا الطاقة من الكتلة الحيوية لتنمية المناطق الريفية ، ويهدف إلى تحويل المخلفات العضوية إلى طاقة (غاز لتوليد الكهرباء) والحد من تلوث الهواء داخل المنازل الريفية والهواء الخارجي المحلي نتيجة الحرق المكشوف للمخلفات ، ويجري تطبيق المشروع في أربع قرى فقيرة نانوية لخدمة ٥٠٠ وحدة سكنية في كل منها ، وذلك كنواة أو كمشروع رائد يجري تكراره وتعميمه على نطاق أوسع في مرحلة لاحقة.

وفيما يتعلق بتعامل جمهورية مصر العربية مع المناطق العشوائية :

لقد اتخذت جمهورية مصر العربية في الماضي موقفاً محدداً تجاه المناطق العشوائية يتمثل في عدم مدها بالمرافق الأساسية نظراً لإقامة المباني بها دون ترخيص وخارج التخطيط العمراني للمدن الأصلية ، مما جعل المناطق تكتظ بالسكان وتستقطب الهاربين من القانون وتشيع بها كافة صور السلوكيات السلبية ، ولكن نظراً لتبني الدولة فكرة التنمية الشاملة والعمل على الوصول إليها بشتى الطرق أصبح من المحتم ترك هذه السياسة والعمل على إدخال العشوائيات في دائرة الضوء ، ومن ثم ازداد الاهتمام بقضية العشوائيات في مصر منذ التسعينات .

وإذا كانت الحكومة قد أولت هذه المناطق مزيداً من الاهتمام في أواخر القرن الماضي من خلال توفير الممكن من المرافق الصحية والعمرانية ، وخاصة في القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الأخرى ، فإنها ستظل خدمات محدودة النفع ما لم تصاحب بجهود موازنة للتنمية البشرية للسكان أنفسهم ، وتحقق في ذات الوقت التنمية الشاملة الدول الأخرى ، الأهمية القصوى لتنمية إنسان هذه العشوائيات أولاً

فالتاريخ يذكر كيف تعثرت جهود الدولة لتنمية بعض قرى الريف المصري بالتعاون مع إحدى الوكالات الأمريكية ، وخاصة في قرى شاطنوف وأشمون بمحافظة المنوفية ، والتي اعتمدت على مجرد توصيل المياه وبناء المراحيض العامة والبيوت النموذجية لفصل حظائر الماشية عن غرف النوم، دون اهتمام يذكر بنوعية سكان هذه القرى أولاً ، فكانت النتيجة تجاهل غالبية هؤلاء السكان لهذه المرافق غير المألوفة .

ويقدر ما تتعدد أنماط العشوائيات بقدر ما تكون الصعوبة في توحيد النظرة إليها ، فالمناطق العشوائية تختلف فيما بينها من حيث النمط ، والمساحة ، والموقع ، والحجم السكاني ، والشكل العمراني ، والخدمات والمرافق ، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان ، ومن ثم يكون من غير المنطقي التعامل معها مرة واحدة واقتراح حل بعينه لمواجهتها ، ومن ثم يجب أن تتباين المواجهات بتباين الأنماط المختلفة وواقع الحياة فيها والإمكانيات المتاحة بها ،

أي أن مواجهة العشوائيات بشكل علمي منظم تحتاج في البداية إلى عملية فرز لهذه المناطق ، بحيث لا توضع كلها في سلة واحدة ، ولا يتم مواجهتها بحلول استراتيجية موحدة يتم التعامل معها على أساسها ، بل الأمر يقتضي التعمق في دراسة كل منطقة وأسباب نشأتها ونموها وحالتها الراهنة ، لتحديد كيفية التعامل الرشيد مع كل منها ، وفقاً لظروف نشأتها وانعكاساتها على التنمية والاستقرار .

لذلك تتعدد الوسائل اللازمة لمعالجة مشكلة العشوائيات والعمل على تطويرها ويمكن تلخيص هذه الوسائل في الآتي :

أ/ الإزاحة الكاملة وإعادة التوطين :

وذلك بالنسبة للمناطق التي لا جدوى من تحسينها ، ومن سلبيات الإزالة وإعادة التوطين أنها لا تحل المشكلة بل تنقلها إلى مناطق أخرى، هذا بالإضافة إلى ضرورة توفير مساكن بديلة للسكان الذين تم إزالة مساكنهم مع ما يرتبط بذلك من مشاكل ارتفاع التكاليف واختلاف الظروف البيئية والمعيشية ، لذلك لا ينصح بالإزالة إلا في حالات الضرورة القصوى وعندما تكون تكاليف التطوير أعلى بكثير من العائد الاقتصادي والاجتماعي للتطوير.

ب/ الحفاظ وإعادة التأهيل :

يقصد بها الحفاظ على المناطق التاريخية والأثرية والمناطق ذات الطابع المعماري والعمراني المتميز مع إعادة تأهيلها من خلال إعادة التخطيط والترميم أو الإحلال والتجديد وبحث إمكانيات استخدامها بأسلوب يحافظ عليها ويحقق في نفس الوقت العائد الكافي لأعمال الصيانة الدورية لهذه المناطق على ان تتناسب أعمال إعادة التأهيل مع تاريخ وحضارة هذه المناطق .

ج/ التطوير والارتقاء :

وذلك بالنسبة لأحياء القديمة للمناطق العشوائية والتي لا تحتاج إلى الإزالة ولكنها في حاجة إلى توفير الخدمات الأساسية والمرافق أو رفع كفاءتها من الناحية المعمارية مع تقديم الدعم المادي والفني للسكان من خلال برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولا تستهدف عملية التطوير والارتقاء الوصول إلى درجة الكمال ، ولكن يعتب طفرة في التحول الاجتماعي والاقتصادي والعمراني لسكان المنطقة ،

وقد يحتوي مشروع التطوير والارتقاء في طياته على الإزالة والترميم والإحلال التدريجي في آن واحد ، كما يمكن أن يحتوي على بعض أعمال الحماية والمحافظة والتجديد والتحديث ، ويعتبر أسلوب التطوير والارتقاء بالمناطق العشوائية مدخلاً مناسباً للدول ذات الموارد الاقتصادية المحدودة

والتي لا تتحمل ميزانيتها المبالغ الكبيرة التي تتكلفتها أعمال التخطيط العمراني في الدول المتقدمة ، وخصوصاً وأن الجهات التي تمنح القروض الميسرة ترحب بإعطائها لأغراض التنمية البشرية والاقتصادية ، كما يعتمد التطوير والارتقاء على الجهود الذاتية والتمويل الذاتي والتدرج في تطوير المجتمع وتحسين ظروفه ، ذلك لأن مشاركة سكان المناطق العشوائية ضرورية لنجاح واستدامة مبادرات تطوير المناطق العشوائية ومن هذه الفلسفة تعاملت جمهورية مصر العربية مع مشكلة المناطق العشوائية.

اسئلة المحاضره الثانيه عشره

السؤال الاول : (**تحرص خطة التنمية السعودية على أن تحظى المناطق التي تحتاج رعاية خاصة بأولوية في توزيع البرامج والمشروعات**) اشرحي العبارة السابقه بالتفصيل في ضوء دراستك لسياسات الخطه السعوديه في مجال التنمية المحليه ؟